

في المسألة الفلسطينية :

مشروع التقسيم

للأستاذ فؤاد طرزي

—•••••—

يقول الكولونيل (جول) في كتابه الذي أصدره عن سموريا عام ١٩٤٥ بصدد فلسطين ما يأتي :

« ولو تخبرنا الدقة لوجدنا أن اهتمام بريطانيا بفلسطين لم يكن في يوم من الأيام ناشئا عن رغبة في مساعدة اليهود أو تحقيقا لرسالة المسيح ، بل كان نتيجة مباشرة للناورات الاستعمارية التي ترى على الدوام إلى خدمة المصالح البريطانية. فلسطين تقع بين مصر والشام ، وهي على طريق الهند ، فمن المحال أن تغفل قدرها الحكومة البريطانية . وعلى هذا تخلق مشكلة تشيع الاضطراب فيها طريقة نموذجية لتبرير بقاء قوات مسلحة هناك تحافظ على مصالح الامبراطورية » .

وعلى ضوء هذا التفسير العمل الذي يرضه خبير بريطاني مطلع ، يمكننا تقدير كل ما تضمنه بريطانيا من حلول لمشكلة فلسطين . فهي ترى دوما مصالحها في هذه القضية وتتكلم مصالح الطرفين المتنازعين به الصلحة المالية أيضا ، وتحاول بكل وسيلة أن تمد من أجل المشكلة وتطيل في عمرها لتحتج بها في إبقاء قواتها العسكرية الرابطة هناك تحافظ على مناطق نفوذها في الشرق الأوسط بأسره .

ومشروع التقسيم الأخير الذي اقترحه الدوائر الرسمية البريطانية ، ولوحت به مجلة الأيكونغست اللندنية التي تصدر بصورة غير مباشرة عن أراء ١٠ داوننج ستريت ، والذي أيده السير هيرت موريسن أحد الوزراء البريطانيين المسئولين علنا في مجلس العموم ، تقول إن هذا المشروع ليس إلا شكلا جديدا من أشكال أنصاف الحلول التي اعتادت بريطانيا أن تقترحها بين آونة وأخرى لتشغل القوم وتكسب الزمن .

وهذا المشروع هو نفس المشروع الذي اقترحه دولة نوري السعيد في الكتاب الأزرق الذي رفقه عام ١٩٤٣ إلى الستة

كيسبي وزير الدولة البريطانية في الشرق الأوسط . ويتضمن إنشاء حوزة^(١) أو حوزات يهودية مع التمتع بحقوق خاصة - على نحو الحقوق التي كانت ممنوحة للموازنة في لبنان - داخل الدولة الفلسطينية، أو دولة عربية كبرى تشمل سوريا وشرق الأردن؛ واسكن السيد نوري السعيد ، كما جاء في مقترحاته ، لا يضمن نجاح فكرة التقسيم إلا إذا طبقت بعد ضم فلسطين إلى دولة عربية كبرى (يقصد سوريا الكبرى) ، لذلك نراه يقول في كتابه المذكور ما يلي بالنص : « ... فإنشاء دولتين أو أكثر مستقلة استقلالاً تاماً ومتكونة من أقاليم فلسطينية صغيرة يقتضى إنشاء حدود مصنفة ممتدة مع إحداث جيوب يهودية ممتدة في الدولة العربية ، ومعنى ذلك إنشاء مجاز دولي واحد على الأقل ويحتمل إنشاء أكثر من مجاز واحد . أما إذا أدمجت فلسطين كلها في دولة سورية واحدة تكون حدود الحوزات اليهودية حدوداً إدارية فقط ، وقد تتألف حينئذ المناطق اليهودية من عدة أفضية يتمتع فيها اليهود بحقوق خاصة ، أو أنه يمكن باتفاق يتم بين جميع الفرق تعيين منطقة مجتمعة معينة لليهود تدار إدارة شبه مستقلة . وعلى العرب القاطنين فيها والحالة هذه أن يرضوا بالبقاء تحت هذا الحكم أو أن توجد لهم أرض في مكان آخر » .

والحكومة البريطانية ، في الواقع ، تؤيد هذا المشروع وتضحي في سبيله إذا ما جد الأمر حتى بمصالح اليهود ، لأنها في هذه الدولة الكبرى تستطيع أن تجد لها ثغرة تنفذ منها لتوطيد مركزها في سوريا ولبنان وهما الدولتان اللتان تخلفتا إلى غير رجعة من النفوذ الأجنبي . فبريطانية التي حاولت جاهدة طرد الفرنسيين من الشرق الأدنى تتلهف أن تحمل محامهم وتسيطر على جميع سواحل البحر الأبيض المتوسط ، هذا البحر الذي تريده « بحراً إنجليزياً » كما أرادته موسوليني « بحيرة إيطالية » .

وهذا المشروع أيضا ، كغيره من المشاريع البريطانية ، يدركه الفساد من أوله إلى آخره وتعمّره سلسلة من العقبات التي لا يمكن التغلب عليها .

تخيل أيها القارئ، أن أمامك الآن خريطة جغرافية للبلاد

(١) بما ، في الكتاب الأزرق أن الموازنة أرض أو منطقة تدر من دولة أو بلاد تخصص لكبي شخب خاص فيها .

الصهيوني أبعد من أن يرضى بشبه دولة صغيرة المساحة ، لأن الفلسفة الصهيونية ليست قائمة على أسس دينية أو إنسانية بل على دوافع استعمارية توسعية ، وهذا ما قرره جون هوب سبسن الذي ترأس وفدًا إلى فلسطين لرفع تقرير عنها حيث قال : « إن الحجّة الإنسانية والحجّة الدينية تفسدهما الحقيقة المؤسفة وهي أن الهجرة اليهودية اليوم لا تتألف من اليهود الذين يرغبون لأسباب دينية في العودة إلى أرض صهيون ابتغاء إقامة حياة يهودية لا يشوبها الظلم والاضطهاد ، بل هي مؤلفة من أغلبية من اليهود بعيدة عن التعصب الديني ومتحمسة بروح الوطنية السياسية ومصممة على تحقيق السيادة في فلسطين أرض العرب منذ ١٣٠٠ سنة على الأقل » .

والعرب يقولون إن إنشاء دولة يهودية في فلسطين ، يترك فيها الحكم لليهود وحدهم ، منفصلة عن الاتحاد العربي لا يقبله عرب فلسطين ولا عرب الأقطار العربية ، كما أنه يناقض الوضع الجغرافي القائم ، وهذا ما قرره نخبة من أفاضل العلماء والجغرافيين ، فإن أعظم خبير جغرافية فلسطين وهو السير جورج آدم سمث قد فطن إلى ذلك وشرحه في مؤلفه المروف « جغرافية الأراضي المقدسة التاريخية » . فهو يقول في صفحة ٥٨ من كتابه : « لا يمكن أن تقوم في فلسطين دولة مستقلة ومنفصلة عما يحيط بها ، فالحيوانات والنباتات فيها تمثل عصورا جيولوجية عديدة ، وهي تتصل بسلالات النبات والحيوان في أراض كثيرة ، وأن الاتصال الجنسي والديني والثقافي بينها وبين أجزاء البلاد العربية الأخرى سيسحق كل دولة تقام بالقوة وبالطرق الصناعية » .

وهذا ما يقوله السير جون كارستنك أستاذ علم الآثار القديمة في جامعة ليفربول ومدير الآثار القديمة في فلسطين فيما بعد : « مادام أن ليس لفلسطين حدود خاصة من جوانبها الثلاثة فليس من الممكن أن تصبح مهدا لدولة مستقلة لاتصل بالأمم التي تحيط بها ومقر المنصر أجنبي غريب » .

وإقامة دولة مستقلة في فلسطين غير داخلية في الجامعة العربية يجر إلى نتائج خطيرة يستطيع الباحث بقليل من التبصر أن يراها واضحة في الأفق . فالجامعة العربية حركة طبيعية تسير بالبلاد العربية نحو التجمع لا التوزع ونحو الانضمام لا التفرق ، ومتى

العربية ، ثم ضع يدك على بقعة صغيرة عليها في القسم الجنوبي من الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط تحيط بها أراض شاسعة من الأراضي العربية المسلمة تتبدى من مراكش عنترقة تونس وطرابلس ومنحدره نحو البلاد العربية الأصلية ثم صاعمة إلى شرقي الأردن وسوريا ولبنان والعراق . وهذه البلاد التي طفت بها والتي تحيط بالبقعة الصغيرة التي تحت اصبعك تشكل مجموعة قوية من البلاد العربية التي يبلغ عدد سكانها حوالي الخمسين مليون نسمة . وعلى هذه البقعة الصغيرة التي تسمى (فلسطين) ، والمحاظة بالعرب من كل جوانبها ، يريدون إنشاء دويلة يهودية مستقلة استقلالًا تامًا أو استقلالًا ذاتيًا خارجة عن نطاق الامتداد الجغرافي الذي يحتويها ومنفصلة عن مجموعة البلدان العربية . فهل من المتوقع أن ينجح مشروع كهذا ؟

يقول البريطانيون نعم . ويقول الصهيونيون لا . فهم لا يرضون بهذا الحل التواضع ولا يقبلون بشبه دولة ضيقة المساحة . وإن أهدافهم قد قرروها في عدة مؤتمرات من مؤتمراتهم : ففي مؤتمر بلتيمور الذي انعقد في الولايات المتحدة عام ١٩٤٣ طالبوا بهجرة غير محدودة وبترك الحرية لهم في التوسع داخل فلسطين إلى ما لا نهاية . وفي المؤتمر الصهيوني العالمي الذي انعقد في لندن في أيار عام ١٩٤٥ وضعوا قرارات رئيسيين : إنشاء دولة يهودية خالصة في فلسطين ، ونحويل الوكالة اليهودية كل الصلاحيات الضرورية للجب أكبر عدد ممكن من المهاجرين . وفي مؤتمر بازل الأخير طالبوا من جديد بكل هذا .

وإذا كان هناك من بين الصهيونيين من يوافق على مشروع التقسيم فإن الجميع يرومون الامتداد والتوسع لاعلى حساب فلسطين بل على حساب البلدان المجاورة أيضا ، ولا يمنع ذلك قرار تصدره الحكومة البريطانية تمين فيه حدود الدولة العربية وحدود الدولة اليهودية ، فقد سبق أن أصدرت عدة قرارات توجتها بألفاظ الشرف البريطاني والضمير البريطاني وختمتها بإقرار برلمانها ، ولكنها لم توف العهد في أي قرار من تلك القرارات ، فكانت تصدر اليوم لتتقض غدا . وآخر قراراتها مشروع الكتاب الأبيض الذي أقره مجلس العموم عام ١٩٣٩ . كما أن الهدف